

15/1/2025

مركز "شمس": استهداف الاحتلال لمخيم جنين إمعان في الجريمة وتجلي لسياسة الإفلات من العقاب

يؤكد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" على أن استهداف الاحتلال الإسرائيلي المستمر لمخيم جنين، والذي كان آخره إطلاق ثلاثة صواريخ بواسطة طائرة مسيرة مساء الثلاثاء 2025/1/14 م باتجاه مجموعة من المواطنين بالقرب من دوار العودة في المخيم والذي أسفر عن ارتقاء ستة شهداء من بينهم طفل وثلاثة أشقاء، هو إمعان في الجريمة وتجلي لسياسة الإفلات من العقاب التي توفرها بعض القوى العظمى للاحتلال وقياداته، وقد أسفر هذا القصف عن استشهاد (الطفل محمود أشرف مصطفى غربية (15 عاماً)، ومؤمن إبراهيم محمود أبو الهيجاء (28 عاماً)، وشقيقاه أمير (27 عاماً) وبهاء (33 عاماً)، وحسام حسن عيسى قنوح (34 عاماً)، وإبراهيم مصطفى قنيري (23 عاماً). وبارتقاء هؤلاء الشهداء الستة فإن عدد الشهداء في الضفة الغربية يرتفع إلى (852) منذ 2023/10/7م.

يستتكر مركز "شمس" جريمة الإبادة النكراء التي استهدفت مخيم جنين في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وهذا يقرع ناقوس الخطر من جديد بأن سياسة الاحتلال في التدمير والتجهير لم تتوقف على قطاع غزة فقط بل أن الضفة الغربية ومخيماتها وبلداتها ومدنها أيضاً مستهدفة ولكن بشكل تدريجي، وهذا يؤكد ما يصدر من تصريحات وبيانات من أحزاب حكومة الاحتلال واليمين المتطرف، فقد دعا ما يسمى بوزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش لوضع خطة تهدف إلى تحويل شمال الضفة الغربية إلى ما يشبه جباليا في شمال غزة في تحريض صريح على الإبادة والتجهير والتدمير من قبل الوزير المتطرف.

يشير مركز "شمس" إلى أن استهداف مخيم جنين من قبل الاحتلال هو جزء من خطة أعدتها حكومة الاحتلال وتهدف إلى تدمير المخيمات الفلسطينية وتصفية حق العودة، وكانت القوانين والتشريعات التي أقرتها حكومة الاحتلال ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين خير دليل على ذلك، إذ أن تلك التشريعات التي تمنع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من العمل وتقيد حركتها وتصنفها بأنها منظمة إرهابية هي جزء من مخطط



الاحتلال لتصفية حق العودة وتشكل تلك القوانين انتهاك فاضح لميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبادئها، واعتداء على هيبتها ومؤسساتها وقراراتها.

يندد مركز "شمس" بالصمت الدولي عن تلك الجرائم مؤكداً على أن حقوق الإنسان لا تتجزأ وهي نابعة من كرامة الإنسان وإنسانيته دون أي تمييز، وهذا الصمت الدولي يكشف عن تواطؤ وتماهي بعض الدول والمؤسسات التي لطالما تنادي بحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، مما يكشف خديعة مواقف وشعارات تلك الدول والمؤسسات وتسييسها للقانون الدولي وللقيم الليبرالية لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها ويفقد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان قيمتها وأهميتها لأنها تطبق حسب الانتقائية وحسب ما تفرضه مصالح الدول العظمى وعلى رأسها الأوليات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية.

يؤكد مركز "شمس" على أن جريمة الاحتلال في مخيم جنين تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني لاسيما لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12/8/1949م وخاصة للمادة رقم (15) من الاتفاقية والتي تنص على (حماية الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء إقامتهم في مناطق النزاع)، ولل المادة رقم (49) من نفس الاتفاقية والتي تنص على (يحظر النقل الجبري أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي دولة أخرى أياً كانت دواعيه وأسبابه)، وانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان لاسيما لاتفاقية روما لعام 1998م والتي تشكل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ نصت المادة رقم (8) من الاتفاقية على أن (تعهد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفقتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، وتعهد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، وإلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها، أو إبعاد أو نقل سكان الأرض المحتلة داخل الأرض أو خارجها يعتبر جريمة حرب)، وانتهاك لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة في 9/12/1948م إذ نصت المادة رقم (2) من الاتفاقية على أن جريمة الإبادة الجماعية (أياً من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية وإخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد تدميرها المادي كلياً أو جزئياً).

يطلب مركز "شمس" مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية روما، والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، والأمين العام للأمم المتحدة، والمقرر الخاص لحقوق



الإنسان، والمؤسسات الحكومية والغير حكومية، بضرورة القيام بواجباتها الإنسانية والقانونية والضغط على حكومة الاحتلال وإلزامها بوقف جرائم الإبادة المستمرة على الشعب الفلسطيني، وإلزامها بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في تحييد المدنيين عن مواقع الاشتباك والعمليات العسكرية وعدم استهدافهم.